APLC/CONF/2014/WP.11

20 June 2014
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

مابوتو، ٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في المساهمات المقدمة من الدول الأطراف وفقاً لأحكام المادة ٥

تحليل الطلب المقدم من إريتريا لتمديد الموعد النهائي المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد

١- صدَّقت إريتريا على الاتفاقية في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى إريتريا في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأبلغت إريتريا في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ عن وجود مناطق خاضعة لولايتها أو سيطرتها تحوي، أو يُشتبه في أنها تحوي، ألغاماً. وإريتريا ملتزمة بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق الملغومة الخاضعة لولايتها أو سيطرتها بحلول ١ شباط/فبراير ٢٠١٢. ولما كانت إريتريا تعتقد أنها لن تتمكن من تحقيق ذلك الهدف بحلول الموعد المحدد، فقد قدمت طلباً في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى رئيس الاجتماع العاشر للدول الأطراف لتمديد الموعد المحدد. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١١، طلب رئيس الاجتماع العاشر كتابياً إلى إريتريا أن تقدم معلومات إضافية. وقدمت إريتريا رداً في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، وقدمت بعد ذلك، في ١١ آب/أغسطس، طلباً منقحاً إلى رئيس الاجتماع العاشر لتمديد الموعد المحدد حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٥. ووافق الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف بالإجماع على طلب التمديد.

٢- وبينما أعرب الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف عن الأسف لعَجز الدولة الطرف عن أن تحدد بدقة، بعد مضي نحو عشر سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ

(A) GE.14-06078 081014 091014
1406078

الرجاء إعادة الاستعمال

بالنسبة إليها، حجم العمل المتبقي، رأى أن عزم إريتريا على اتخاذ خطوات لتحديد الحجم الحقيقي للتحدي المتبقي وعلى أن تضع بناءً على ذلك خططاً تبيّن بدقة الوقت الذي سيستغرقه استكمال تنفيذ العمل المطلوب بموجب المادة ٥ يشكل خطوة إيجابية. وفي هذا السياق، لاحظ الاجتماع الحادي عشر أهمية أن تقتصر إريتريا على طلب الوقت اللازم لتقييم الوقائع ذات الصلة ولوضع خطة طموحة هادفة استناداً إلى هذه الوقائع. ولاحظ الاجتماع الحادي عشر أيضاً أن إريتريا، عندما طلبت التمديد لمدة ثلاث سنوات، كانت تتوقع أنها ستحتاج إلى نحو ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ تقديم الطلب لكي تحدد بوضوح التحدي المتبقي وتضع خطة مفصلة وتقدم طلباً ثانياً للتمديد.

٣- وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قدمت إريتريا إلى رئيس الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف طلباً لتمديد الموعد المحدد لها، وهو ١ شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، وجّه الرؤساء المشاركون للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بالألغام، رسالة إلى إريتريا لطلب معلومات إضافية. وقدمت إريتريا رداً على أسئلة الرؤساء المشاركين في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وقدمت بعد ذلك، في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، طلباً منقحاً لتمديد الموعد خمس سنوات، حتى ١ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٤- ويشير الطلب إلى أن فترة التمديد الأولية شهدت نشر أفرقة المسح غير التقني إلى منطقة عنسبا (حقاز، وكرن، وحلحل، وقلب، وعيلا برعد، وحامل مالو، وأسماط، وعديتكليزان)، ومنطقة جنوب البحر الأحمر (دنكاليا الوسطى، ودنكاليا الجنوبية، وعصب، وأرعاتا)، والمنطقة الوسطى (سريجيكا، وقالانفحي، وبريخ) لجمع معلومات عن المناطق الملغومة التي حددها المسح المتعلق بتأثير الألغام الأرضية. ويشير الطلب إلى أنه من أصل ٦٧٢ منطقة مساحتها الإجمالية نحو ٩٠ مليون متر مربع تحددت بوصفها مناطق متبقية في الطلب الأصلي لإريتريا، تمت معالجة ٢٨٧ منطقة ملغومة مساحتها ٤٦٣ ٧٠٢ ٧٣ متراً مربعاً عن طريق التطهير والإلغاء من خلال المسح غير التقني. ويشير الطلب كذلك إلى أن من بين هذه المناطق الملغومة البالغ عددها ٢٨٧ منطقة، خضعت ١٥٧ منطقة ملغومة مساحتها الإجمالية ٣٣,٥ مليون متر مربع لمعاجلة كاملة تقريباً في عام ٢٠١٣ بتطبيق منهجيات المسح غير التقني. ويشير الطلب كذلك إلى أنه رغم هذا التقدم المحرز، تم كشف ٤٩ منطقة ملغومة لم تكن معروفة من قبل، تبلغ مساحتها نحو ٩ ملايين متر مربع، في مناطق البلد الخمس.

٥- ويشير الطلب إلى أن عمليات التطهير الكامل أثناء فترة التمديد شملت ٣٨ منطقة ملغومة مساحتها ٩٦٨ ٦٦٧ ٥ متراً مربعاً، حيث تم اكتشاف وتدمير ما مجموعه ١ ٠٦٤ لغماً مضاداً للأفراد، و٣٤ لغماً مضاداً للدبابات، و٢١٨ ٢ قطعة متفجرة من مخلفات الحرب، وذلك في كل من منطقة عنسبا (٣٣ منطقة ملغومة مساحتها ٨٦٠ ٢٢٧ ٣ متراً مربعاً) ومنطقة قاش بركة (منطقتان ملغومتان مساحتهما ٤٥٨ ٢١٠ ١ متراً مربعاً)،

والمنطقة الجنوبية (منطقة ملغومة واحدة مساحتها ٤٣٢ ٢٣١ متراً مربعاً)، ومنطقة شمال البحر الأحمر (منطقتان ملغومتان مساحتهما ٢١٨ ٩٩٨ متراً مربعاً). ويشير الطلب أيضاً إلى أن الإلغاء عن طريق المسح غير التقني شمل ٢٤٩ منطقة مساحتها الإجمالية ٣٦١ ٣٢٥ ٦٧ متراً مربعاً في كل من المنطقة الجنوبية (٤٨ منطقة مساحتها ٠٦١ ٢٠٥ ١٠ متراً مربعاً)، ومنطقة جنوب البحر الأحمر (٤ مناطق مساحتها ٦٧٦ ٨٣٣ ١٠ متراً مربعاً)، ومنطقة شمال البحر الأحمر (٦٩ منطقة مساحتها ١٩٥ ٠١٥ ١٦ متراً مربعاً)، والمنطقة الوسطى (٤٧ منطقة مساحتها ٣٨٥ ٩٧٦ ٨ متراً مربعاً)، ومنطقة قاش بركة (٥٠ منطقة مساحتها ٢٦٠ ٥٤٦ ١٢ متراً مربعاً)، ومنطقة عنسبا (٣١ منطقة مساحتها ٧٨٤ ٧٤٨ ٨ متراً مربعاً).

٦- ولاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (يُشار إليها فيما يلي باسم "مجموعة التحليل") بارتياح أن إريتريا تتبع جميع الأساليب التي تتيح إعادة الأراضي إلى السكان بشكل آمن، وشجعت هذه الدول إريتريا على مواصلة التماس الأساليب المحسَّنة للإفراج عن الأراضي، مما يمكِّن إريتريا من تنفيذ التزاماتها في فترة زمنية أقصر. وفي هذا الصدد، لاحظت مجموعة التحليل أهمية أن تواصل إريتريا الإبلاغ عما تحرزه من تقدم على نحو يتسق مع الالتزامات التي تقيدت بها الدول الأطراف لدى اعتماد خطة عمل كارتاخينا، وذلك بتقديم معلومات مصنَّفة بحسب طريقة الإفراج: أي طريقة التطهير أو المسح التقني أو المسح غير التقني.

٧- وطلب الرؤساء المشاركون إلى إريتريا، في سياق ملاحظتهم أن الهدف من الموافقة على طلب التمديد الأول لإريتريا كان تمكينها من إجراء مسح غير تقني ومسح تقني لإلغاء المناطق الملغومة أو تأكيدها بغية تحديد التحدي المتبقي تحديداً دقيقاً، أن تبيّن الظروف التي أعاقت جهودها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف خلال فترة التمديد الأولى. وأشارت إريتريا في ردها إلى أن أفرقة إزالة الألغام تشارك أحياناً، إلى جانب إزالة الألغام، البرامج الإنمائية الحكومية الأخرى المهمة المُنفذة في إطار دعم مشاريع البناء والمشاريع الزراعية، وغيرها من المشاريع. وأشارت إريتريا أيضاً إلى أنها واجهت، رغم كل ما بذلته من جهود، مصاعب مالية ومادية أعاقت تحقيق أهداف مشاريعها، وإلى أن تجربة الإجراءات العالمية المتعلقة بالألغام أثبتت أن موارد بلد فقير واحد لا تمكِّنه من تنفيذ المشروع بالمقارنة مع بلدان تحصل على مساعدات خارجية هائلة.

٨- وأشار الطلب إلى أن التحدي المتبقي يصل إلى ٤٣٤ منطقة ملغومة تبلغ مساحتها ٨١٨ ٤٣٢ ٣٣ متراً مربعاً.

الجدول ١

تقدير مساحات المناطق الملغومة المتبقية

المنطقة	*عدد المناطق الملغومة*	*مساحة المنطقة (بالمتر المربع)*
قاش بركة	٦٣	٦ ٢٥٢ ٩٥١
عنسبا	١٤٤	١٠ ٢٣٠ ٩٤٠
المنطقة الوسطى	٢٤	٢ ٤٢٣ ٣٢٥
المنطقة الجنوبية	٢٩	٣ ٨٩٤ ٠٣٦
منطقة شمال البحر الأحمر	١٦٦	٩ ٤٦٢ ٥٣٧
منطقة جنوب البحر الأحمر	٨	١ ١٦٩ ٠٢٩
المجموع		٣٣ ٤٣٢ ٨١١

٩- طلب الرؤساء المشاركون إلى إريتريا أن توضح المناطق التي يشتبه في أنها خطرة (ومن ثم تخضع لمسح آخر)، والمناطق المؤكدة الخطورة (ومن ثم تخضع لأنشطة التطهير)، من بين المناطق الـ ٤٣٤، ومساحاتُها الكلية. وأشارت إريتريا في ردها إلى أن المناطق المتبقية تعتبر مُشتبهاً في أنها خطرة وسيتواصل اعتبارها كذلك ريثما تُجرى عمليات مسح إضافية. وأشارت مجموعة التحليل إلى أن معايير الأمم المتحدة الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام تشترط وجود دليل لكي تُعرَّف المنطقة بأنها "منطقة مشتبه في أنها خطرة" أو "منطقة مؤكدة الخطورة"، ولاحظت مجموعة التحليل أن الامتثال لهذه المعايير في إطار هذه المسألة من شأنه أن يُبيِّن بوضوح أكبر التحدي المتبقي في إريتريا[(١)].

١٠- ويشير الطلب إلى أن الألغام المضادة للأفراد كان لها تأثير اجتماعي - اقتصادي سلبي على إريتريا، إذ أعاقت الوصول إلى المراعي والأراضي الزراعية، وأعاقت تنفيذ مشاريع البنية التحتية، كالطرق والمدارس والعيادات، وتسببت في وفيات وإصابات في المجتمعات المتأثرة. ويشير الطلب أيضاً إلى أن أنشطة إزالة الألغام حققت فوائد كبيرة للمجتمع بالإضافة إلى الأمان، ودعمت الخطط الإنمائية الوطنية. ويشير الطلب كذلك إلى أن فترة التمديد الأولي شهدت سقوط ما مجموعه ٥٢ شخصاً ضحية للألغام في المنطقة الوسطى، والمنطقة الجنوبية، ومنطقة عنسبا، ومنطقة شمال البحر الأحمر، ومنطقة قاش بركة، منهم تسعة قتلى و٤٣ مصاباً. ويبيّن الطلب كذلك أن من بين هؤلاء الضحايا ٢٦ مصاباً وستة قتلى من الذكور الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة، وستة مصابين وقتيلين من الذكور الذين يزيد عمرهم

(١) تعرِّف المعايير الدولية للأمم المتحدة للأعمال المتعلِّقة بالألغام "المنطقة المشتبه في أنها خطرة" على أنها "منطقة يشتبه، على نحو معقول، في تلوثها بالألغام/المتفجرات من مخلفات الحروب على أساس أدلة غير مباشرة على وجود ألغام/متفجرات من مخلفات الحروب"، و"المنطقة المؤكدة الخطورة" على أنها "منطقة تأكد فيها وجود تلوث بالألغام/متفجرات من مخلفات الحروب على أساس أدلة مباشرة على وجود الألغام/المتفجرات من مخلفات الحروب".

على ١٨ سنة، وعشر مصابات وقتيلة واحدة يقل عمرهن عن ١٨ سنة، ومصابة واحدة يزيد عمرها على ١٨ سنة، وأن معظمهم إما جُرح أو قُتل أثناء الرعي أو السير لمزاولة الأنشطة اليومية. ولاحظت مجموعة التحليل أن إريتريا جمعت وقدَّمت بيانات عن الضحايا "مُصنفة بحسب الجنس والعمر" عملاً بالتزاماتها بموجب خطة عمل كارتاخينا. ولاحظت مجموعة التحليل كذلك أن التقدم المحرز في تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد المطلوبة أسهم إسهاماً كبيراً في تحسين السلامة البشرية والظروف الاجتماعية – الاقتصادية في إريتريا.

١١- وكما ذُكر آنفاً، طلبت إريتريا التمديد لمدة خمس سنوات (حتى ١ شباط/فبراير ٢٠٢٠) لكي تنجز مهمة إعادة المسح من أجل تحديد المناطق الملغومة الفعلية التي يجب إخضاعها لعمليات تطهير. ويشير الطلب إلى أن الهيئة الإريترية لإزالة الألغام ستواصل، خلال فترة خمس سنوات، عمليات المسح وإزالة الألغام. ويشير الطلب أيضاً إلى أن إريتريا، في ظل التحديات المتعددة الأوجه والاكتشاف المؤسف لمناطق ملوثة جديدة، طلبت التمديد حتى ١ شباط/فبراير ٢٠٢٠ لكي تنجز عمليات إعادة المسح بالتوازي مع عمليات إزالة الألغام بغية تأكيد المناطق التي بحاجة إلى تطهير. ويشير الطلب كذلك إلى أن إريتريا ستتمكن، في ظل فترة انتقالية طويلة، من الحصول على الرؤية الواضحة اللازمة للإبلاغ عن المناطق المتبقية التي من المؤكد وجود ألغام بها في نهاية فترة التمديد هذه. وأشارت مجموعة التحليل إلى أنه إذا كان من المهم أن تطلب إريتريا فقط الفترة الزمنية اللازمة لتقييم الوقائع ذات الصلة ولوضع خطة طموحة وهادفة استناداً إلى هذه الوقائع، فإن فترة السنوات الخمس الإضافية بعد الأجل المحدد، وهو ١ شباط/فبراير ٢٠١٥، تبدو فترة طويلة لتحقيق هذا الهدف.

١٢- ويشير الطلب إلى أن إريتريا تعتزم نشر خمسة أفرقة على الأقل لإزالة الألغام، ويمكن زيادة عددها إذا توفر الدعم المالي واللوجستي الكافي. ويشير الطلب أيضاً إلى أن القدرات الراهنة تشمل خمسة أفرقة لإزالة الألغام يتألف كل منها من ٦٤ فرداً، أي أن عددهم الإجمالي هو ٣٢٠ فرداً؛ وثلاثة أفرقة لإبطال مفعول الذخائر المتفجرة يتألف كل منها من خمسة أفراد؛ وفريقين للمسح يتألف كل منهما من خمسة أفراد؛ وفريقين لتأكيد الجودة يتألف كل منهما من خمسة أفراد؛ وعشرة أفرقة للتثقيف بمخاطر الألغام يتألف كل منها من أربعة أفراد؛ و١٥٠ متطوعاً من المجتمعات المحلية لدعم أفرقة التثقيف بمخاطر الألغام في تنفيذ أنشطة التثقيف هذه. ويشير الطلب كذلك إلى أنه، بعد الانتهاء من التدريب المحدَّث، يُتوقع نشر أفرقة إزالة الألغام وإجراء مسح تقني في المناطق ذات الأولوية في كل من عنسبا (حقاز، وكرن، وحلحل، وقلب، وعيلابرعد، وحاملمالو، وأسماط، وكركبت، وهابرو، وعديتكليزان)، ومنطقة شمال البحر الأحمر (قرورة، ومحميمات، وأفابت، وشعب، وفورو، ومصوع)، ومنطقة قاش بركة (هيكوتة، وتسني، وقونية، وأغوردات، وشمبقو)، والمنطقة الوسطى (سيريجيكا، وقالا نفحي، وبريخ). ويشير الطلب أيضاً إلى أنه بينما ستُجرى عمليات المسح في المواقع ذات الصلة في جميع أنحاء البلد، وفقاً للأولويات الوطنية المحددة،

سيجري نشر أفرقة المسح بصورة رئيسية في منطقة شمال البحر الأحمر (قرورة) ومنطقة جنوب البحر الأحمر (أرعاتا، وعصب، ودنكاليا الوسطى، ودنكاليا الجنوبية).

١٣- ويشير الطلب إلى أن تحقيق نتائج أفضل يستلزم إعادة هيكلة الهيئة الإريترية لإزالة الألغام، على جميع المستويات. وسأل الرؤساء المشاركون للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام إريتريا، بالنظر إلى ثبوت أن الأفرقة المختلطة التي تتألف من إناث وذكور قد جمعت معلومات أكثر تفصيلاً عن التلوث، عما إذا كانت أفرقة المسح غير التقني ستتألف من موظفين من الإناث والذكور. وأشارت إريتريا في ردها إلى أن السيدات يشاركن منذ اللحظة الأولى للمشروع على قدم المساواة مع الرجال، وأنهن يُشجعن على مواصلة ذلك. وأضافت إريتريا أن السيدات أسهمن إسهاماً بارزاً في المعلومات التي جمعها متطوعو المجتمع المحلي في مجال التثقيف بمخاطر الألغام.

١٤- ويشير الطلب إلى أن التجارب السابقة تبين أن معدل التطهير المفترض لكل فريق من أفرقة إزالة الألغام يبلغ ٠٠٠ ٣٨٤ متر مربع في العام، ومن ثم تبلغ قدرة أفرقة نزع الألغام الخمسة ٠٠٠ ٩٢٠ ١ متر مربع في العام، وبذلك تكون المساحة الإجمالية التي يُفترض أن تطهرها الأفرقة الخمسة في فترة السنوات الخمس هي ٠٠٠ ٣٦٠ ١٥ متر مربع. ويشير الطلب أيضاً إلى أن هذا الرقم قد يكون طموحاً، بالنظر إلى الدعم الذي ينبغي أن تقدمه أفرقة إزالة الألغام إلى أفرقة إعادة المسح في إطار تنفيذ أنشطة تقليص المساحات الملغومة، بالإضافة إلى ما يطلب من أفرقة إزالة الألغام القيام به لدعم الأولويات الإنمائية للحكومة.

١٥- وسأل الرؤساء المشاركون إريتريا، استناداً إلى تجربتها في تنفيذ مسح غير تقني ومع مراعاة الأولويات الوطنية، عما إذا كان يمكنها تحديد مراحل بارزة للتقدم المحرز في عمليات المسح التي تنفذها، مع بيان متى وأين ستُنفذ أنشطة المسح والنتائج المتوقعة من هذه الأنشطة. وطلبوا أيضاً تحديد مراحل بارزة للتقدم المحرز في عمليات التطهير. وأشارت إريتريا في ردها إلى أنها أدرجت المناطق التي ستتواصل فيها عمليات إعادة المسح وإزالة الألغام خلال السنوات الخمس القادمة دون إضافة مواقع مفصلة لكل عام محدد، بافتراض أن التقدم في تنفيذ العمليات، من واقع التجربة، ليس سلساً ومنتظماً، وأن العمليات الميدانية قد تكون بطيئة أحياناً ومكثفة أحياناً أخرى بسبب الدعم الذي تقدمه أفرقة إزالة الألغام إلى مبادرات إنمائية أخرى. وأشارت إريتريا أيضاً إلى أنها، رغم ذلك، ستبذل قصارى جهدها لتحقيق أهدافها خلال الإطار الزمني المطلوب وإلى أن إزالة الألغام تمثل أولوية قصوى للبلد. ولاحظت مجموعة التحليل أن رد إريتريا على السؤال الذي وجّهه الرؤساء المشاركون لم يقدم قائمة واضحة بالمراحل البارزة المنجزة (أي عدد المجتمعات التي سيجري مسحها، وعدد المناطق الملغومة، ومساحة المناطق الملغومة التي سيجري تطهيرها) في كل عام من فترة التمديد، مما يجعل من الصعب لكل من إريتريا والدول الأطراف أن تقيِّم التقدم المحرز في التنفيذ خلال فترة التمديد.

١٦- ويشير الطلب إلى أن الميزانية الإجمالية اللازمة لسنوات التمديد الخمس تُقدَّر بمبلغ ٨٠٠ ١٦٦ ٧ دولار أمريكي، ويشمل ذلك أجور خمسة أفرقة لإزالة الألغام (٠٠٠ ٩٧٥ ٣ دولار أمريكي)، وبدلات الإقامة اليومية لخمسة أفرقة لإزالة الألغام (٠٠٠ ٢٥٣ ٢ دولار)، ومعدات إزالة الألغام (٠٠٠ ٦٤٦ دولار)، ومعدات الاتصالات والمخيمات (٠٠٠ ٦٢ دولار)، والمعدات الشخصية والكهربائية ومعدات وضع العلامات (٠٠٠ ١٧٣ دولار)، وأدوات ومعدات الطهي (٦٠٠ ١١ دولار)، ومعدات إبطال الذخائر المتفجرة ولوازم الإسعافات الأولية (٢٠٠ ٤٦ دولار). ويشير الطلب كذلك إلى أن إريتريا ستواصل جهودها، من خلال الهيئة الإريترية لإزالة الألغام، باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية من أجل تسريع وتيرة تنفيذ برنامج إزالة الألغام والوفاء بالتزاماتها قبل الموعد المحدد المقترح في هذا التمديد.

١٧- وسأل الرؤساء المشاركون إريتريا عما إذا كان يمكنها أن تبيّن نسبة الأموال التي ستُوفر من المصادر الوطنية، والأنشطة التي تتوقع أن تحتاج إلى التغطية من مصادر خارجة عن الحكومة، وعما إذا كان يمكنها أن تبين كيف ستضمن الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب. وأشارت إريتريا في ردها إلى أنها قدَّرت وبيّنت بنود الدعم المالي اللازم لتمكينها من إحراز تقدم سلس وتسريع وتيرة تنفيذ برنامج إزالة الألغام من أجل تحقيق أهدافه. وأشارت إريتريا أيضاً إلى أنها، في حال عدم الحصول على أموال من مصادر خارجية، ستواصل العمليات الميدانية باستخدام الموارد البشرية والمادية الوطنية المتاحة على النحو المقرر تنفيذه في السنوات الخمس القادمة، وإلى أن أولى أولوياتها هي مواصلة عمليات إعادة المسح المتبقية.

١٨- وأشارت مجموعة التحليل، انطلاقاً من أهمية الدعم الخارجي لضمان التنفيذ في الوقت المناسب، إلى أن إريتريا يمكنها أن تستفيد من تعزيز استراتيجيتها المتعلقة بحشد الموارد، ومن توضيح التكاليف التي ستغطيها ميزانية الدولة من التكاليف الكلية للتنفيذ. وأشارت مجموعة التحليل أيضاً إلى أن إريتريا، بالنظر إلى أهمية الدعم المقدم من مصادر أخرى غير الميزانية الحكومية، يمكنها أن تستفيد من تقديم معلومات أكثر دقة ووضوحاً عن المناطق التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة في كل إقليم إداري، ومساحة هذه المناطق وموقعها. وأشارت مجموعة التحليل كذلك إلى أن إريتريا يمكنها أن تستفيد من استخدام هذه المعلومات الدقيقة كمعيار لقياس التقدم المحرز والإبلاغ عنه. وأشارت مجموعة التحليل أيضاً إلى أن هذا الحساب المتعلق بالمناطق الملغومة المتبقية سيفيد كأساس لوضع استراتيجية لحشد الموارد وكذلك لمساعدة إريتريا وجميع الدول الأطراف في تقييم التقدم المحرز في التنفيذ خلال فترة التمديد.

١٩- وسأل الرؤساء المشاركون إريتريا عما إذا كانت اتخذت إجراء بشأن قرار الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف الذي ينص على أن "إريتريا قد تستفيد من التواصل مع العاملين أو الخبراء الاستشاريين الدوليين في مجال مكافحة الألغام للاستفادة من أحدث أساليب المسح والمعدات والدروس المستخلصة فيما يتعلق بإعلان خلو الأراضي من الألغام وكذلك للحصول على مصادر إضافية للتمويل الدولي"، أو ما إذا كانت تعتزم القيام بذلك. وأشارت إريتريا مجدداً، في ردها، إلى أن سياستها المتعلقة بالدعم الخارجي هي الترحيب بالدعم القائم على الشراكة المنصفة، وهو ما يتسق والخطط الإنمائية العامة للبلد بموافقة وزارة التنمية الوطنية.

٢٠- ولاحظت مجموعة التحليل أن إريتريا بذلت جهوداً كبيراً للوفاء بالتزاماتها، على النحو المسجل في قرارات الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف، بأن تتخذ خطوات تمكنها من فهم حجم التحدي الحقيقي المتبقي ووضع خطط تبعاً لذلك. غير أن مجموعة التحليل لاحظت أنه رغم اتخاذ خطوات لإيضاح حجم التحدي المتبقي، لا توجد بعد خطة عمل سنوية مفصلة للمسح والتطهير تؤدي إلى إنجاز العمل وتستند إلى بيانات دقيقة ومتسقة.

٢١- ولاحظت مجموعة التحليل أيضاً أنه بينما يبدو أن إريتريا تعرف في الوقت الراهن أكثر مما كانت تعرفه في عام ٢٠١٠ عن حجم التحدي المتبقي، من الممكن إبلاغ المعلومات المقدمة بوضوح أكبر وبطريقة لا لبس فيها. ولاحظت مجموعة التحليل كذلك أن جهود إريتريا في إعادة المسح وتحديد المناطق الملغومة الفعلية التي يجب إخضاعها لعمليات التطهير من الممكن أن تُستكمل في فترة أقل من الخمس سنوات التي طلبتها إريتريا. وفي هذا الصدد، لاحظت مجموعة التحليل أن الاتفاقية يمكن أن تستفيد من تقديم إريتريا إلى الدول الأطراف، عن طريق رئيس الاتفاقية، بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٥، خطة عمل تفصيلية محدَّثة للفترة المتبقية التي يشملها التمديد. وأشارت مجموعة التحليل أيضاً إلى أن خطة العمل هذه ينبغي أن تتضمن قائمة محدثة بجميع المناطق التي من المعروف أن بها ألغاماً مضادة للأفراد أو يُشتبه في أن بها هذا النوع من الألغام، وأن تتضمن أيضاً التوقعات السنوية المتعلقة بالمناطق التي ستُعالج في كل عام خلال الفترة المتبقية التي يغطيها الطلب، ومساحات هذه المناطق، والمنظمة التي ستضطلع بذلك، وميزانية مفصلة لذلك.

٢٢- وأشارت مجموعة التحليل إلى أن من المفيد أن تقدم إريتريا تحديثات تتعلق بالالتزامات المدرجة في الفقرة ١٢ من هذا التحليل، والالتزامات الأخرى المُتعهد بها في الطلب المقدم في الاجتماعات المعقودة فيما بين الدورات وفي اجتماعات الدول الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت مجموعة التحليل أن الاتفاقية ستستفيد من قيام إريتريا سنوياً بإبلاغ الدول الأطراف، بحسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) عدد المناطق الملغمة المتبقية وموقعها وحجمها، وخطط تطهير هذه المناطق أو الإفراج عنها بطريقة أخرى، ومعلومات متعلقة بالمناطق التي سبق الإفراج عنها، مصنفة بحسب طريقة الإفراج، إما بالتطهير أو المسح التقني أو المسح غير التقني وفقاً للإجراء رقم ١٧ من خطة عمل كارتاخينا؛

(ب) الجهود المبذولة لتنويع مصادر التمويل وللاتصال بالأطراف الحكومية الأخرى المعنية لتساهم في تغطية التكاليف اللازمة لتنفيذ خطط إريتريا الوطنية للمسح وإزالة الألغام؛

(ج) الموارد التي تم الحصول عليها لتلبية الاحتياجات المعرب عنها في الطلب، بما في ذلك الموارد المقدمة من حكومة إريتريا نفسها.